في تشكيل مثل تلك الحكومة، فما كانت قادرة على الصمود، بسبب تناقضاتها الداخلية». واعتبر شامير ان تشكيل الحكومة الموسّعة هو «واجب الساعة»، وانه يجب بذل كل جهد لرصّ الصفوف والاستجابة لنداء المصلحة القومية (المصدر نفسه).

اضافة الى شامير، ألقى الوزيران دافيد ليفي وموشي ارنس وعضو الكنيست بنيامين بيغن بثقلهم السياسي والتنظيمي، في محاولة للتصدي للمعارضين لتشكيل الحكومة. وقاد حملة المعارضة الوزيران شارون ومودعي، اضافة الى عضوي الكنيست تساحي هنغبي وميخائيل ايتان. وركّز المعارضون هجومهم على نقطتين: الاولى، هي ان الظرف السياسي يتطلب تشكيل حكومة قادرة على الحسم وعلى اتخاذ القرارات المصيرية لمواجهة الاخطار الخارجية؛ والثانية، هي ان تنكّر الليكود للالتزامات التي تعهد بها لشركائه في المعسكر الديني والقومي، سوف تلحق الضرر في المستقبل، حيث انه سوف يفقد مصداقيته لدى حلفائه الطبيعيين (المصدر نفسه).

وبعد الانتهاء من الكلمات، توجه اعضاء المركز الى التصويت على اقتراح رئيس الحكومة بالمصادقة على الاتفاق الائتلافي مع المعراخ وعلى قائمة الوزراء الذين اختارهم شامير لتمثيل الليكود في الحكومة. وتمّت المصادقة على الاقتراح بأكثرية ٧٩٦ صوتاً (٥٥ بالمئة) مقابل ٦٤٢ (٤٥ بالمئة) من مجموع اصوات المشاركين في الاقتراع. واعتبر المراقبون النتيجة انتصاراً كبيراً لشامير، وبخاصة في ضوء مشاركة ١٤٤٠ عضواً فقط من أعضاء المركز، البالغ عددهم ٢٦٠٠ عضو (المصدر نفسه). والى جانب المصادقة على الاتفاق، أقرّ مركز الليكود، أيضاً، قائمة مرشحيه للوزارة الجديدة. وتضمّنت القائمة ثلاثة وزراء جدد، بينما غاب عنها اثنان من الوزراء القدامى. ووفقاً للاتفاق، تشكّلت قائمة الليكود من احد عشر وزيراً، بمن فيهم رئيس الحكومة، على الشكل التالي: اسحق شامير، دافيد ليفي، موشي ارنس، اريئيل شارون، اسحق مودعي، موشي كتساف، جدعون بات، موشي نسيم (قدامى) ورونى ميلو وايهود اولمرت ودان مريدور (جدد). وبالتالي، يكون قد خرج من الوزارة الوزيران ابراهام شارير وحاييم كورفو (المصدر نفسه).

أمّا في جلسة مركز حزب العمل، وان لم يخل الامر من بروز معارضة لحكومة الوحدة الوطنية، الّا ان المصادقة على الاتفاق الائتلافي تمّت بأكثرية كبيرة. فقد أيّد اقتراح الانضمام الى الحكومة، برئاسة شامير، ٣٦١ عضواً، مقابل ١٥٤ عضواً. واذا كانت المصادقة على الاتفاق الائتلافي والمناقشة التي سبقت عملية التصويت، قد اتّسمتا بالهدوء، على حد تعبير المراقبين، فان المصادقة على قائمة مرشحي الحزب للوزارة الجديدة لم تكن كذلك. وتحدث بعض المصادر الصحافية عن «تمرّد نسائي» في صفوف مركز الحزب، بعد ان اتضح ان القائمة لا تتضمّن أية امرأة. كذلك، وُجّهت انتقادات الى كون القائمة اقتصرت على وزيرين جديدين فقط (المصدر نفسه، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

وكان ابرز المعارضين لاقتراح الانضمام الى الحكومة الموسّعة، برئاسة شامير، عضو الكنيست حاييم رامون المحسوب على جناح «الحمائم» في الحزب. ففي كلمته، قال رامون ان الحكومة المقترحة هي «حكومة شلل». ووجه رامون انتقادات شديدة الى الوزير شاحل، الذي تولّى وضع صيغة الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة. وقال رامون: «انت، الذي قلت في برنامج الحزب ان الليكود هو الذي نسف السلام، تطالب، الآن، بالجلوس مع شامير في حكومة واحدة». ورداً على تبريرات قيادة الحزب لقرار الانضمام الى الحكومة، برئاسة شامير، قال رامون: «انتم لا تقدمون أي شيء الى شعب اسرائيل، بل تسلبون أعز وأهم شيء ـ الأمل. ففي الوضع الاقتصادي الحالي، لن ننقذ الاقتصاد، بل سنتحطم سوياً معه. ان الحزب غير المؤهل لأن يكون في المعارضة، لن يصل الى السلطة في أي وقت كان» (المصدر نفسه).

في المقابل، عدّد زعيم الحزب، بيرس، موجبات وأسباب الانضمام الى الحكومة بما يلي:

○ مسار السلام. فعلى حد قوله، ان وجود حكومة دينية ـ يمينية كان سيؤدي الى اقامة ٤٠ مستوطنة جديدة، والى تدمير نهائي لأي فرصة لاحلال السلام. وهكذا، فانضمام حزب العمل الى الحكومة، سوف يقود الى فتح حوار سياسي